منهجية النحاة في الاستدلال النحوي في باب التوكيد

د/ ياسر محمد حسن البستنجي (*)

المُلخَّص:

يتناول هذا البحث الحديث عن المنهجية التي اتبعها النحاة في حديثهم عن الاستدلال في باب التوكيد، حيث استطاع البحث الكشف عن أهم الأصول النحوية التي اعتمد عليها النحاة في استدلالاتهم النحوية على قواعد التوكيد وتفريعاتها.

حديثهم عن التوكيد، والكشف عن أبرز الأصول النحوية الاستدلالية التي اعتمدوا عليها، مع بيان أكثر تلك الأصول حضوراً دون سواها من الأصول الأخرى.

ولقد سار البحث وفقاً لخطوات المنهج الوصفي التحليلي، انطلاقاً من تحديد الظاهرة، ورصد الملحوظات المرتبطة بها، وصولاً إلى استقراء تلك الملحوظات والوقوف على النتائج.

وينقسم البحث إلى مبحثين تناول الأول منهما الحديث عن الاستدلال والتقعيد النحوي، وعرّج على بيان المقصود بالتوكيد وأنواعه، في حين تناول الثاني الحديث عن عناصر الاستدلال في باب التوكيد، وهي السماع والقياس والتأويل والتعليل.

وأخيراً جاءت الخاتمة لتكشف عن أهم ما توصل إليه البحث من نتائج.

الكلمات الدالة: أصول النحو: الاستدلال/ التوكيد/ السماع/ القياس/ التأويل/ التعليل.

(*) جامعة مؤتة، الكرك، الأردن

yasser_bu@yahoo.com

المقدمة:

سار النحاة العرب في وضعهم للقواعد النحوية على أسس منهجية واضحة، منحت ما توصلوا إليه من نتائج الصبغة العلمية، إذ اعتنوا بعدد من الأصول التي لم يخرجوا عنها، وجعلوها وسيلة لوضع القاعدة النحوية وتفريعاتها، وبناء على ذلك فقد كان لهم منهجهم في وضع تلك القواعد، وتفريعها، وتفصيلها تفصيلاً يتوافق مع كل مظاهر المسموع من كلام العرب؛ لذا كان لبعضهم اهتمام ببعض تلك الأصول دون غيرها، وهو ما حاول البحث الكشف عنه ضمن حديثه عن منهجية النحاة في الاستدلال النحوي، وقد حُصِر ذلك في باب التوكيد.

وتكمن أهمية هذا البحث في أنه يكشف عن الخطوط المنهجية العريضة التي سار عليها النحاة في وضعهم للقواعد النحوية، والكيفية التي بنوا من خلالها تلك القواعد، وذلك في إطار الاستدلال النحوي.

ويأتي هذا البحث ليجيب عن الأسئلة الآتية:

١ . ما المقصود بالاستدلال النحوي.

٢ . ما علاقته ببناء القاعدة النحوية؟

٣ . كيف أظهر النحاة تلك الأصول الاستعمالية في وضع القواعد التي تخص التوكيد؟

٤ . ما أكثر تلك الأصول حضوراً عندهم؟ وما أقلها؟

وقد هدف البحث إلى بيان تلك المظاهر الاستدلالية التي انتهجها النحاة في حديثهم عن التوكيد، والكشف عن أبرز الأصول النحوية الاستدلالية التي اعتمدوا عليها، مع بيان أكثر تلك الأصول حضوراً دون سواها من الأصول الأخرى.

ولقد سار البحث وفقاً لخطوات المنهج الوصفي التحليلي، انطلاقاً من تحديد الظاهرة، ورصد الملحوظات المرتبطة بها، وصولاً إلى استقراء تلك الملحوظات والوقوف على النتائج.

أما بالنسبة للدراسات السابقة فهي كثيرة جداً، إذ إن كل دراسة تناولت الحديث عن أصول النحو تعد دراسة سابقة، مثل:

دراسة مشاري المعيقلي عام ٢٠٢٣م، بعنوان: الدليل الاستقرائي في النحو العربي، وهي رسالة ماجستير.

ودراسة الشمراني عام ٢٠١١م، بعنوان: أصول التفكير النحوي عند ابن كمال باشا، وهي أيضاً رسالة ماجستير.

ودراسة محمد عيد عام ١٩٨٩م، بعنوان: أصول النحو العربي، وهو كتاب منشور.

ودراسة أسعد الكفراوي عام ١٤٢٣هـ، بعنوان: الاستدلال عند الأصوليين، وهو كتاب منشور كذلك.

ودراسة علي أبو المكارم عام ١٩٧٣م، بعنوان: أصول التفكير النحوي، وهو كتاب منشور.

وغيرها من الدراسات السابقة الكثيرة، إلا أن ما يميز هذا البحث عن الدراسات السابقة أنه تناول فرعية "التوكيد" وطبّق عليها الأصول التي سار وفقها النحاة ضمن استدلالهم النحوي.

وينقسم البحث إلى مبحثين تناول الأول منهما الحديث عن الاستدلال والتقعيد النحوي، وعرّج على بيان المقصود بالتوكيد وأنواعه، في حين تناول الثاني الحديث عن عناصر الاستدلال في باب التوكيد، وهي السماع والقياس والتأويل والتعليل.

وأخيراً جاءت الخاتمة لتكشف عن أهم ما توصل إليه البحث من نتائج.

المبحث الأول: الاستدلال وتقعيد النحو

يمثل الاستدلال أحد الأركان الرئيسة التي اعتمد عليها النحاة في أصول النحو العربي، وذلك لكون الاستدلال مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بعملية التقعيد، إذ لم يُعهَد عن النحاة أنهم وضعوا قاعدة نحوية، أو حتى فرع قاعدة دون الاستدلال لصحتها بدليل من أدلة النحاة المعتبرة، سواء أكان الدليل سماعياً أم قياسياً، أم غير ذلك من الأدلة.

ويمكن القول إن للنحاة منهجية محددة في نظرتهم للاستدلال في كل باب من أبواب النحو، إذ هناك من الأبواب ما يصلح فيها السماع أكثر من غيره من الأدلة، ومنها ما يصلح فيه القياس، وهكذا؛ لذا لا بد من الوقوف على ملامح المنهجية التي سار عليها النحاة في استدلالاتهم النحوية، وتطبيق ذلك على باب التوكيد بنوعيه: اللفظي والمعنوي.

أولاً: الاستدلال وأثره في التقعيد:

يُقصد بالاستدلال في معناه الأساسي الاستعانة بالأدلة، فإن الزيادة في الفعل "استدلّ" تفيد الاستعانة، فالنحاة حينما يريدون وضع قاعدة من القواعد لا بد من استعانتهم بدليل معتبر عند النحاة عموماً، وذلك كي تستقر القاعدة لديهم، وتستقيم مكوناتها وعناصرها.

وقد أُخِذ مصطلح الاستدلال من الجذر "دَلَلَ"، ويُقصد به الإبانة والإيضاح، يُقال دللت فلاناً على الطريق إذا أبنتها له، وتكون الدلالة تلك عبر علامات واضحة يعهدها الدال والمدلول(١)، وقالت العرب للذي يهدي القافلة إلى الطريق الصحيح دليل، كما يُطلق الدليل على كل ما يُستدل به(٢).

أما معنى الدليل اصطلاحاً فيقول الجرجاني في تعريفه: "هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر. وحقيقة الدليل، هو ثبوت الأوسط للأصغر، واندراج الأصغر تحت الأوسط"(٣).

---

(١) ابن فارس، أحمد: مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، ج: ٢، ص: ٢٥٩.

(٢) ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي: لسان العرب، دار صادر، بيروت/ لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ، مادة: دَلَلَ.

(٣) الجرجاني، أبو محمد علي بن محمد: التعريفات، تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، ص: ١٠٤.

ويرصد السيوطي عدداً من تعريفات الدليل، قاصداً منح المتلقي أكبر قدر ممكن من المعلومة والفائدة في تعريف هذا المصطلح، وذلك حيث يقول: "الدليل: ما يؤدي إلى إدراك المطلوب، وقيل: ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، وقيل: ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبري، وقيل: هو كل أمر صح أن يتوصل بصحيح النظر فيه إلى علم ما لم يُعلم باضطرار"(١).

تمثل التعريفات السابقة للدليل أساساً بنى عليه النحاة خصوصاً والعلماء عموماً طريقتهم في وضع القوانين والقواعد، فالقاعدة التي لا دليل عليها لا يؤخذ بها، لذا كان الاهتمام بالاستدلال واضحاً وحاضراً عند سائر العلماء نحاة وغيرهم.

أما الاستدلال فهو مصطلح مشتق من الدليل، ويُراد به توظيف الأدلة، والاستعانة بها في إثبات قاعدة ما، أو نفيها، وهو ما يعتمد عليه النحاة في وضع قواعدهم، ويعد الاستدلال عملية ذهنية بحتة قائمة على أساس توظيف الأدلة ضمن مقدمة منطقية يمكن التسليم بصحتها وصولاً إلى الهدف والغاية من هذا الاستدلال، والذي يتمثل عند النحاة بإثبات القاعدة النحوية(٢).

ويُقال في معنى الاستدلال أيضاً: "تقرير الدليل لإثبات المدلول، فإن كان من الأثر على المؤثر سمي استدلالا إنيا أو عكسه سمي لميا"(٣).

إن توظيف الأدلة بأشكالها وأنماطها وسيلة من وسائل الإقناع لدى المتكلم، انطلاقاً من كونها لها القدرة على إثبات القول بالحجة والبرهان، فالأدلة ما هي إلا براهين وحجج

---

(١) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين: معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، تحقيق: محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م، ص: ٧٧.

(٢) انظر: الميداني، عبد الرحمن حبنكة: ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، دار القلم، دمشق – سوريا، الطبعة الرابعة، ١٤١٤هـ، ص: ١٤٩.

(٣) المناوي، عبد الرءوف بن تاج العارفين: التوقيف على مهمات التعاريف، دار عالم الكتب، القاهرة– مصر، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م، ص: ٤٨.

يؤتى بها للوصول إلى إقناع الطرف المقابل بصحة ما يقوله المتكلم، وقد تكون تلك الأدلة مباشرة واضحة، وقد تكون غير مباشرة، للوصول بها عبر مقدمة منطقية لتحقيق الإقناع وتوكيد الحجة(١).

وليس الاستدلال قسماً واحداً، إنما هو عبارة عن عملية توظيف الأدلة المعتبرة عند النحاة في المسائل النحوية المختلفة، مما يترتب عليه ثبوت تلك المسألة أو تضعيفها، أو حتى نفيها، ويشمل الاستدلال على مجموعة من الأدلة التي يسعى النحوي لتوظيفها في المسألة المخصوصة، وهذه الأدلة: السماع والقياس، واستصحاب الحال، والتعليل، والتأويل، وقد يُزاد إليها الإجماع، هذه هي جملة الأدلة النحوية التي يعتمد عليها النحاة لإثبات صحة القاعدة التي توصلوا إليها أو نفيها(٢).

يمكن أن نُلاحظ من خلال ما سبق أن الاستدلال مرتبط ارتباطاً وثيقاً بوضع القوانين وإثبات القواعد، إذ لا يمكن وضع قاعدة ما إلا من خلال أدلة مقنعة يعتمد عليها النحاة في وضع تلك القاعدة، بمعنى أن توظيف الأدلة بأشكالها وأنواعها له قيمته الكبيرة في الوصول إلى القاعدة النحوية، فالأدلة هي التي تدعمها، ويسير النحاة وفق منهجية واضحة في هذه الأدلة وراسخة لا تتحول بقصد الإفادة منها في وضع القواعد النحوية.

ثانياً: التوكيد وأنواعه:

يأتي هذا البحث للحديث عن منهجية النحاة في توظيف الأدلة في باب التوكيد، والإفادة من تلك الأدلة في تثبيت القواعد الخاصة بالتوكيد، من هنا فإنه جدير بالبحث أن يشير إلى المقصود بالتوكيد ويبين أنواعه وأقسامه وفقاً لما هو حاضر في النحو العربي.

---

(١) انظر: الكفراوي، أسعد عبد الغني: الاستدلال عند الأصوليين، دار السلام، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ، ص: ٣٥.

(٢) انظر: نحلة، محمود: أصول النحو العربي، دار العلوم العربية، بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م، ص: ٣٣، ٦٢، ١٤١، وغيرها.

فالتوكيد: " تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول، وقيل: عبارة عن إعادة المعنى الحاصل قبله"[١].

وقد ذكر النحاة نوعين للتوكيد، هما: التوكيد اللفظي، والتوكيد المعنوي.

أما التوكيد اللفظي فيكون بتكرار اللفظ نفسه، كأن يقول القائل: هلمّ هلمّ، ونحوها من الألفاظ، فالمهم أن يكرر اللفظ الأول بلفظه كما هو دون زيادة أو نقصان[٢].

وقد جاء التوكيد اللفظي عند سيبويه في كتابه بلفظ التثنية، ويمثّل لذلك بقوله: قد ثبت زيدٌ أميراً قد ثبت، فأعيدت (قد ثبت) توكيداً، ومثله في التوكيد والتثنية لقيتُ عمراً عمراً[٣]، ولا يختلف الأمر عند ابن جني عمّا كان عليه عند سيبويه، فالتوكيد عنده تكريرُ الأول بلفظه، وهو نحو قولك: قام زيدٌ قامَ زيدٌ، قد قامت الصلاةُ، قد قامت الصلاةُ، والله أكبر الله أكبر[٤]، وقد سمّاه الزمخشري بالتكرير الصّريح وذلك نحو قولك: رأيتُ زيداً زيداً[٥]، ولعلّ هذه التسمية التي أطلقها صاحب المفصّل جاءت من التصريح بلفظ المؤكّد، ويجعل السيوطي إعادة اللفظ الأول بمرادفه في المعنى من التوكيد اللفظي، ويمثّل له بقولهم: أنت بالخير حقيقٌ قمِنٌ[٦].

---

(١) الجرجاني: التعريفات، ص: ٥٠.

(٢) ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة/ مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ، ج: ٧، ص: ٣٣٠٤.

(٣) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة/ مصر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، ج: ٢، ص: ١٢٥.

(٤) ابن جنّي، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق: علي محمد البجاوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة/ مصر، الطبعة الرابعة، د.ت، ج: ٣، ص: ١٠٤.

(٥) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو: المفصّل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م، ص: ١٤٥.

(٦) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة/ مصر، د.ت، ج: ٣، ص: ١٧٢.

أما النوع الثاني من التوكيد فهو التوكيد المعنوي، ويُقصد به مجيء لفظ مؤكد للفظ سابق عليه، ولكنه ليس بلفظه إنما بمعناه، "والأسماء الْمُؤَكّد بهَا تِسْعَة وَهِي نَفسه وعينه وَكله وأَجْمَعُ وأجمعون وجَمْعَاءُ وَجمع وكلا وكلتا تَقول قَامَ زيد نفسُه وَرَأَيْت زيدا نفسَه ومررت بزيد نفسِه وَكَذَلِكَ قَامَ أَخُوك عينه ورأيته عينه ومررت بِهِ عينه وَتقول جَاءَ الْجَيْش كلُّه أجمعُ ورأيته كلَّه أجمعَ ومررت بِهِ كلِه أجمعَ وَجَاء الْقَوْم كلهم أَجْمَعُونَ ورأيتهم كلهم أَجْمَعِينَ ومررت بهم كلهم أَجْمَعِينَ وَجَاءَت الْقَبِيلَة كلهَا جمعاءُ ورأيتها كلهَا جمعاءَ ومررت بهَا كلهَا جمعاءَ وَجَاء النِّسَاء كُلهنَّ جُمَعُ ورأيتهن كُلهنَّ جمع ومررت بِهن كُلهنَّ جمعَ وَيتبع أجمع أَكْتَع أبصع وَيتبع أَجْمَعِينَ أكتعون أبصعون وَيتبع جَمْعَاء كتعاءَ بصعاء وَيتبع جمع كتع بصع، وَمعنى هَذِه التوابع كلهَا شدَّة التوكيد وَلَا يجوز تَقْدِيم بَعْضهَا على بعض"(١).

من هنا فقد تبين المقصود بالتوكيد عموماً، كما تبيّن نوعا التوكيد عند النحاة، ومن جهة أخرى فقد كان للنحاة منهجهم الخاص في الاستدلال ضمن باب التوكيد، وكانت لهم عنايتهم الخاصة بهذا الباب، خصوصاً التوكيد المعنوي، إذ استعانوا بالاستدلال بصورة واضحة لحصر ألفاظه، إذ لولا الاستدلال لما تمكنوا من حصر هذه الألفاظ وتعدادها ضمن باب التوكيد اللفظي، والمبحث الآتي يبين عناصر الاستدلال التي اعتمد عليها النحاة في باب التوكيد.

(١) ابن جني، أبو الفتح عثمان: اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، د.ت، ص: ٨٤-٨٥.

المبحث الثاني: عناصر الاستدلال في باب التوكيد

اعتمد النحاة على عدد من الأصول النحوية في ترسيخ القواعد المتعلقة بالتوكيد، حيث اعتنوا بهذه الأصول باعتبارها منهجاً قويماً في وضع القاعدة، وهي أدلة نحوية مقبولة عند سائر النحاة، مما يكفل لها القبول عند المتلقي، وفي هذا المبحث سنناقش عناصر هذا الاستدلال عند النحاة ضمن باب التوكيد.

أولاً: السماع:

يعد السماع أهم الأصول النحوية التي يعتمد عليها النحاة في وضع قواعدهم النحوية، إذ هو النص المسموع عن العرب، وبالتالي فإن النحاة حينما يقيمون قاعدة على السماع فإنهم يتكئون على أصل متين لا خلاف فيه ولا جدال.

وقد اكتسب السماع أهمية كبيرة من بين الأصول النحوية المختلفة التي بنى عليها النحاة قواعدهم، وهذه الأهمية ناشئة من كون السماع نصاً منقولاً عن العرب أنفسهم، بمعنى أن النحوي يقيم القاعدة على ما قالت به العرب لا على قوله هو، يقول السيوطي متحدثاً عن السماع وأقسامه: ""وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب، قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظما ونثرا، عن مسلم أو كافر. فهذه ثلاثة أنواع، لابد في كل منها من الثبوت"[(١)].

وليست كل أقسام المسموع عن العرب بالدرجة نفسها في القوة، بل يتقدم بعضها على بعض، فالقرآن الكريم على سبيل المثال مقدم على غيره من المسموع، ولا يتقدم عليه شيء منها، والشواهد الشعرية مقدمة على الشواهد النثرية، وهكذا، بمعنى أن لكل قسم من أقسام المسموع قيمته وقوته الاستدلالية عند النحاة[(٢)].

---

(١) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الاقتراح في أصول النحو وجدله، تحقيق: محمود فجال، دار القلم، دمشق/ سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م، ص٦٧.

(٢) انظر: عمر، أحمد مختار، البحث اللغوي عند العرب، دار عالم الكتب، القاهرة/ مصر، الطبعة الثامنة، ٢٠٠٣م، ص١٧.

ولم يترك النحاة السماع دون قيد أو شرط، بل وضعوا مجموعة من الحدود الزمانية والمكانية والاجتماعية للأخذ عن العرب، فلو أنهم تركوا المسموع عن العرب دون حد أو قيد لما استفادوا من طريقتهم في الاعتماد على المسموع من كلام العرب، وقد وضّح السيوطي هذه الحدود بقوله: "والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدي وعنهم أخذ اللسان العربي من بين كلام العرب هم: قيس وتميم وأسد... ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم. وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم... والذي نقل اللغة واللسان العربي عن هؤلاء وأثبتها في كتاب وصيرها علما وصناعة هم أهل الكوفة والبصرة فقط من بين أمصار العرب"(١).

لقد اشتمل النص السابق المنقول عن السيوطي على بيان أبرز الحدود الجغرافية والاجتماعية التي وضعها النحاة في أخذهم عن قبائل العرب، إذ لم تكن الأمور لتسير دون حدّ أو قيد، وما يهمنا من النص السابق بيان الطريقة التي اتبعها النحاة في نقلهم المسموع عن العرب بصورة مختصرة، لتكون مدخلاً للحديث عن السماع وحضوره في باب التوكيد، وهو ما يُقصد إليه ضمن هذا البحث.

اختلف النحاة في توكيد النكرة، فقد ذهب الكوفيون إلى جواز ذلك –إلا الأخفش– في حين منعه البصريون، غير أن الكوفيين استدلوا ببعض المسموع عن العرب في هذا الإطار، بقصد تأكيد ما ذهبوا إليه(٢).

ومن ذلك قول الشاعر [بحر الرجز](٣):

---

(١) السيوطي، الاقتراح، ص٩١–٩٢.

(٢) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله: اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق/ سوريا، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م، ج: ١، ص: ٣٩٦

(٣) يُنسب البيت لحميد الأرقط، سيبويه: الكتاب، ج: ٤، ص: ٢٢٦، وابن جني: الخصائص، ج: ٢، ص٣٠٩، وناظر الجيش: تمهيد القواعد، ج: ٦، ص: ٢٩٦٦.

أَرْمِي عَلَيْهَا وَهْيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ وَهْيَ ثَلَاثُ أَذْرُعٍ وَإِصْبَعُ

فالشاهد في هذا البيت قوله: "فرعٌ أجمعٌ"، حيث أكد "فرع" وهي نكرة بالتوكيد المعنوي، وذلك قوله: أجمع.

وقول الآخر [بحر الرجز][1]:

إِذا الْقَعُودُ كَرَّ فِيهَا حفداً يَوْمًا جَدِيدًا كلّه مُطرّدا

فالشاهد في هذا البيت قوله: "يوماً جديداً كله"، فقد أكد النكرة بـ "كله".

وَقَالَ آخر [مشطور الرجز][2]:

قد صرت البكرة يَوْمًا أجمعًا

فالشاهد في هذا البيت الشعري توكيد النكرة بلفظ "أجمع".

وعند النظر في هذه الشواهد المسموعة عن العرب نجد أنها قد شكّلت دليلاً مسموعاً يُعتدّ به في هذه المسألة، وبصرف النظر عما إذا كان كلام الكوفيين صحيحاً أم لا، فإن ما يهمنا هاهنا أنهم قد بنوا هذه المسألة على نصوص مسموعة عن العرب، شكل فيها السماع دليلاً استعمالياً يؤيد ما ذهب إليه الكوفيون، بمعنى أن الكوفيين لولا هذه الشواهد المسموعة عن العرب لما قالوا بهذه القاعدة، وبالتالي فإنهم قد ساروا على منهجية واضحة في الحكم على هذه الحالة التركيبية، على الرغم من أن البصريين عارضوهم في ما قالوه.

(١) البيت لا يُعرف قائله، الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد: الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، ج: ٢، ص: ٣٧٠، والعكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، ج: ١، ص: ٣٩٦، وابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي: شرح المفصل، قدم له: إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، ج: ٢، ص: ٢٢٨.

(٢) هذا البيت مجهول النسبة، انظر: الزمخشري: المفصل في صنعة الإعراب، ص: ١٤٧، والأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ٢، ص: ٣٧١، والعكبري: اللباب، ج: ١، ص: ٣٩٦.

ومن المسائل أيضاً ما جاء في حديث النحاة عن "كلا وكلتا" وهما اسمان يؤتى بهما للتوكيد المعنوي كما مرّ، غير أن ما يهمنا أن الكوفيين جعلوهما مثناة لفظاً ومعنى، في حين أن البصريين عدوهما مثناة معنى فحسب(١).

ولقد استدلّ الكوفيون بالمسموع من كلام العرب، حيث نقلوا بيت الشاعر الذي يقول فيه [بحر الرجز](٢):

في كِلْتَ رجليها سُلَامَى وَاحِدَهْ كِلْتَاهُمَا مَقْرُونَةٌ بِزَائِدَهْ

فالشاهد في هذا البيت قوله: كِلْتَ، دون ألف، وهو دليل استدلّ به الكوفيون على أنها مثناة لفظاً ومعنى.

حيث جعل الكوفيون من هذا الشاهد المسموع عن العرب سبيلاً للوصول إلى وضع فرع القاعدة كما هو ظاهر من خلال البيت السابق، إذ إن منهجهم يقتضي الأخذ بكل ما هو مسموع عن العرب، ولا بد أن تغطي القاعدة كل الشواهد الاستعمالية، من هنا بنوا فرع القاعدة على هذا الشاهد.

ولقد بيّن النحاة الفائدة من تكرار لفظي توكيد ضمن جملة واحدة، فذكروا أن ذلك من قبيل زيادة التوكيد فحسب، يقول العكبري: " إذا جمعت بَين لَفْظِي توكيد كَانَ الثَّانِي مُفِيدا زِيَادَة التوكيد فقط (٣) كَقَوْلِه تَعَالَى: {فَسجدَ الْمَلَائِكَة كلَّهم أَجْمَعُونَ} [ص: ٧٣] وَقَالَ الزَّجاج (٤) : الْفَائِدَة فِي (أجمعون) بعد (كل) الدّلَالَة على أَن سُجُود الْمَلَائِكَة وَقع فِي حَال وَاحِدَة".

(١) الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ٢، ص: ٣٥٩.

(٢) البيت لا يُعرف قائله، انظر: الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ٢، ص: ٣٥٩، والعكبري: اللباب، ج: ١، ص: ٤٠٠، وناظر الجيش: تمهيد القواعد، ج: ١، ص: ٣٢٧.

(٣) العكبري، اللباب، ج: ١، ص: ٤٠٣.

(٤) الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري: معاني القرآن، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، دار عالم الكتب، بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م، ج: ٣، ص: ١٧٩.

فقد بنى النحاة فرع هذه القاعدة النحوية على النص المسموع من القرآن الكريم، إذ اعتمدوا عليه في بناء القاعدة، بمعنى أنهم انتهجوا منهجاً مباشراً في وضع هذه القاعدة، وذلك بالاعتماد على هذا المسموع من كلام العرب.

وفي موضع آخر نجد النحاة يتحدثون عن التوكيد بـ "كل" دون إضافتها إلى الضمير، وإنما تُضاف إلى الاسم الظاهر، وهو ما ذكره ابن مالك(١)، واحتج لذلك ببعض المسموع من كلام العرب، وهو قول كثير عزة [البحر البسيط](٢):

كَمْ قد ذكرتُك لو أُجْزى بذكركم يا أشبهَ الناسِ كلِّ الناس بالقمر

وكذلك قول الفرزدق [البحر البسيط](٣):

أنت الجوادُ الذي تُرْجَى نوافلُه وأبعدُ الناسِ كلِّ الناس من عار

وأقربُ الناس كلِّ الناس من كرم يعطى الرغائب لم يَهْمُمْ بإقتارِ

إذ يظهر الشاهد في هذين الموضعين السماعيين عند النحاة في قوله: الناس كل الناس"، فقد قصد الشاعران أن يقولا: الناس كلهم، ولكنهم جاؤوا بالتوكيد "كل" مضافاً إلى الاسم الظاهر، وهذا الاستعمال المسموع عن العرب هو ما دفع النحاة ومنهم ابن مالك إلى القول بجواز إضافة لفظ التوكيد إلى الاسم الظاهر لا إلى المضمر، وهي منهجية واضحة عندهم، وقائمة على أسس ثابتة عند النحاة عموماً.

---

(١) ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله: شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والإعلان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، ج:٣، ص: ٢٩٢

(٢) كثيّر عزة: ديوان كثير عزة، جمعه وشرحه: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٧١م، ص: ١٢٤، وانظر البيت في: ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد، ج: ٣، ص: ٢٩٢، وناظر الجيش: تمهيد القواعد، ج: ٧، ص: ٣٢٩١.

(٣) الفرزدق، همام بن غالب: ديوانه، تحقيق: الصاوي، دار صادر، بيروت/ لبنان، ١٣٥٤هـ، ج: ١، ص: ٣٢٩، وانظر البيت في: ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد، ج: ٣، ص: ٢٩٢، وناظر الجيش: تمهيد القواعد، ج: ٧، ص: ٣٢٩١.

وقد يأتي التوكيد بالحرف لا بالكلمة ولا بالجملة، يقول: " ذهب النحاة إلى أنه إذا كان" المؤكد حرفًا "غير جوابي وجب أمران: أن يفصل بينهما" أي: بين الحرفين: المؤكَّد والمؤكِّد، "وأن يعاد مع التوكيد ما اتصل بالمؤكد، إن كان" ما اتصل بالحرف المؤكد "مضمرًا" لكونه كالجزء منه. واحتجوا لذلك بقوله تعالى: " **{أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ}** " [المؤمنون: ٣٥] فـ"أن" المفتوحة الثانية مؤكدة لـ"أن" المفتوحة الأولى"(١).

فقد جاء التوكيد بـ "أنّ" باعتبارها حرفاً، فاشتمل الشاهد القرآني السابق على دليل واضح اعتنى به النحاة في الوصول إلى إثبات هذه القاعدة النحوية، واتخاذ هذه الأدلة السماعية منهجاً في الوصول إلى هذه القواعد وإثباتها.

وفي نهاية هذا الجزء يتضح أن الاستدلال بالسماع كان أكثر حضوراً عند النحاة في حديثهم عن التوكيد، بمعنى أنهم جعلوا منهجهم في الاستدلال قائماً على السماع بالدرجة الأولى، وهو ما يُلاحظ من خلال نظرتهم إلى سائر الأدلة التأصيلية الأخرى التي سنتحدث عنها تالياً، وهذا الاعتماد على السماع ليس بغريب عند النحاة لأنه –أي السماع– أولى الأدلة التأصيلية وأكثرها حضوراً عند عموم النحاة.

ثانياً: القياس وإيراد العلل:

أما القياس فهو الركن الثاني من أركان أصول النحو العربي، وقد لا يختلف أحد من النحويين على أنه من بين الأصول المعتبرة التي لا جدال فيها ولا مراء، فقد استعان النحاة بالقياس في كثير من المسائل النحوية، وأفادوا منه في بناء القاعدة وتشكيل عناصرها.

(١) الأزهري، خالد: شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، ج: ٢، ص: ١٤٣

ويُقصد بالقياس اطراد الظاهرة اللغوية في سائر أشكالها الاستعمالية، سواء ما سُمع منها أم لم يُسمع، بمعنى أن النحاة قاسوا ما لم يُسمع من كلام العرب على المسموع، ويُطلق على هذا النوع من القياس مصطلح القياس النحوي(١).

لقد كان هذا المفهوم هو الأصل الذي انطلق منه معنى "القياس" في النحو العربي، وقد بقي حاضراً بهذا المعنى حتى القرن الثالث الهجري، ثم انتقل مفهوم القياس ليأخذ الصفة الشكلية، التي يُراد بها إلحاق فرع بأصل لعلة جامعة بينهما، بمعنى أنهم يقيسون الفرع على الأصل، وتبعاً لهذا القياس يأخذ الفرع حكم الأصل(٢).

وينطلق القياس من فكرة حمل غير المنقول على المنقول من كلام العرب، ولكن ذلك الحمل لا يكون إلا بناء على شيء جامع بينهما، إما علة أو شبه أو نحو ذلك، فإن هذا الجامع الذي يجمع بين ركني القياس –الأصل والفرع– هو السبب الذي لأجله ألحق النحاة الفرع بالأصل(٣).

وكي تكتمل عملية القياس بوصفها أصلاً نحوياً لا بد من وجود أربعة أركان وهي: الأصل، وهو المقيس عليه، وهو الذي ثبت فيه الحكم أصالة، والثاني: الفرع، وهو المقيس، وهو الذي يُراد إلحاقه بالأصل، والثالث: العلة، وهي السبب الجامع بين ركني القياس السابقين، والرابع: الحكم، وهو ما يتحصل عليه المقيس من المقيس عليه تبعاً لصحة العلة الجامعة بينهما(٤).

وعلى الرغم من أن النحاة لم يعتمدوا على القياس في استدلالهم النحوي كثيراً خاصة في باب التوكيد، إلا أن ذلك لا ينفي كونهم اعتنوا بالقياس، واجتهدوا في بيانه والأخذ به في المسائل المختلفة، وفيما يلي سنورد مجموعة من النماذج.

---

(١) عيد، محمد: أصول النحو العربي، دار عالم الكتب، القاهرة/ مصر، الطبعة الرابعة، ١٩٨٩م، ص: ٨٣.

(٢) عيد، محمد، أصول النحو العربي: ص: ٨٣.

(٣) الأنباري، أبو البركات كمال الدين: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق/ سوريا، ١٩٥٧م، ص: ٩٣.

(٤) الأنباري: لمع الأدلة، ص: ٩٣، والسيوطي: الاقتراح، ص: ١٨١.

أما التعليل فيُقصد به إيراد العلل، وإبداء أثر تلك العلل في بناء القاعدة النحوية، وما يترتب عليها في تفريع القاعدة، بمعنى أن اهتمام النحاة يكون منصباً على تلك العلل وما يترتب عليها، يقول السيوطي في ذلك: "اعتلالات النحويين صنفان: علة تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم وعلة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم. وهم للأولى أكثر استعمالا وأشد تداولا، وهي واسعة الشعب، إلا أن مدار المشهورة منها على أربعة وعشرين نوعا؛ وهي: علة سماع، وعلة تشبيه، وعلة استغناء، وعلة استثقال، وعلة فرق، وعلة توكيد، وعلة تعويض، وعلة نظير، وعلة نقيض، وعلة حمل على المعنى، وعلة مشاكلة، وعلة معادلة، وعلة قرب ومجاورة، وعلة وجوب، وعلة جواز، وعلة تغليب، وعلة اختصار، وعلة تخفيف، وعلة دلالة حال، وعلة أصل، وعلة تحليل، وعلة إشعار، وعلة تضاد، وعلة أولى"(١).

إن أول ما نشير إليه ما يتعلق بتثنية "أجمع وجمعاء" فقد ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تثنيتهما حملاً على "أحمر وحمراء، يقول ابن مالك: "أجاز الكوفيون وبعض أصحابنا تثنية أجمع وجمعاء، قال ابن خروف: وقياس تثنية أفعل وفعلاء في هذا الباب، يعني باب التوكيد، قياس أحمر وحمراء، ومن منع تثنيتهما فقد تكلف وادعى مالا دليل عليه. فيقال في تثنيتهما: أجمعَيْنِ وجمعاوانِ، وأكتعَينِ وكتعاوانِ"(٢).

يمثل كلام ابن مالك السابق مثالاً على القياس في باب التوكيد، فقد قاس الكوفيون على ما ذكر وبعض البصريين "أجمع وجمعاء" على "أحمر وحمراء" في باب التثنية، فكما أنه يجوز أن يقال: أحمران وحمراوان، فإنه يجوز القول: أجمعان وجمعاوان، وهذا من قبيل القياس، إذ تظهر أركانه كما يلي:

الأصل: أحمر وحمراء.

الفرع: أجمع وجمعاء.

العلة: مشابهة الفرع للأصل في الوزن والصفة.

الحكم: إجازة تثنية "أجمع وجمعاء" قياساً على الأصل لوجود العلة الجامعة.

---

(١) السيوطي: الاقتراح، ص: ٢٢٧-٢٢٩.

(٢) ابن مالك: شرح التسهيل، ج: ٣، ص: ٢٩٣

وفي موضع آخر يبين العكبري ما جرى من القياس في إلحاق الكوفيين لفظي "كلا وكلتا" للمثنى لفظاً ومعنى، وذلك لسببين في القياس هما: أن ضمير التثنية يلحق بهما، والثاني أنهما يُثنيان بالألف واليا رفعاً ونصباً وجراً، وذلك كالمثنى عموماً، من هنا فهما مثنتان لفظاً ومعنى(١).

يظهر من خلال ما سبق اعتماد النحاة على القياس في منهجهم الذي قدموه لبيان فرع القاعدة المرتبطة بالتوكيد المعنوي بـ "كلا وكلتا"، حيث ظهرت أركان القياس كما يلي:

الأصل: أي كلمة مثناة.

الفرع: كلا وكلتا مضافتان للضمير المثنى.

العلة: مشابهة "كلا وكلتا" للأسماء المثناة في إعرابها بالألف والياء رفعاً ونصباً وجراً.

الحكم: إلحاق كلا وكلتا بالمثنى لفظاً ومعنى.

وفي مسألة أخرى يبين فيها الكوفيون جواز توكيد ضمير النصب المتصل بضمير نصب منفصل، إذ إن ما يتفق عليه النحاة أنه يؤكد بضمير رفع، فيقال: جئتَ أنت، ورأيتكَ أنت، ومررتُ بك أنت، فالتوكيد في كافة الأحوال بضمير الرفع، ولكن الكوفيين ذكروا أنه يجوز توكيد ضمير النصب المتصل بضمير نصب منفصل قياساً على الرفع، فيقال: رأيتُكَ إياك، ومررتُ بك إياك(٢).

حيث اعتمد النحاة في هذه المسألة المرتبطة بالتوكيد على القياس باعتباره وسيلة للاستدلال على صحة ما ذهبوا إليه، فكما جيء بالضمير المنفصل توكيداً للضمير المتصل في حالة الرفع، كان القياس أن يؤتى بضمير النصب المنفصل توكيداً لضمير النصب المتصل، كما مر عند الكوفيين، إذ تظهر أركان القياس كما يلي:

الأصل: جئتَ أنت.

---

(١) العكبري: اللباب، ج: ١، ص: ٤٠٠

(٢) ابن مالك: شرح التسهيل، ج: ٣، ص: ٣٠٥

الفرع: رأيتُكَ أنتَ/ إياك.

العلة: موافقة التوكيد لحالة المؤكد الإعرابية –رفعاً ونصباً وجراً–.

الحكم: إلحاق الفرع بالأصل فيكون الضمير المنفصل متوافقاً مع الضمير المتصل في حالته الإعرابية.

وفي ختام الحديث عن القياس وإيراد العلل يظهر أن للقياس حضوراً في منهجية النحاة الاستدلالية ضمن موضوعات التوكيد، انطلاقاً من كون القياس أصلاً مهماً من أصول النحو التي يُعتدّ بها، غير أن اعتمادهم عليه لم يكن بالمقدار نفسه بالنسبة للسماع، إذ كان اعتمادهم على السماع أكبر وأكثر ضمن مسائلهم النحوية المختلفة.

ثالثاً: التأويل:

يعد هذا الأصل من أقل الأصول اعتماداً عند النحويين في حديثهم عن المسائل المتعلقة بالتوكيد، نظراً لاهتمامهم بالسماع والقياس أكثر منه، وتبعاً لكون التأويل في مثل مسائل التوكيد ليس بكثير الحضور، ولكن هناك بعض المظاهر التي ارتبطت بالتأويل والتعليل في مسائل النحاة التي تختص بالحديث عن التوكيد.

ويعني التأويل إعمال النحوي فكره في توجيه الشاهد أو الفكرة النحوية بما يوافق القاعدة، بمعنى أنه قائم على أساس جعل الحالة الاستعمالية خاضعة للقاعدة وفقاً لتأويل تلك العبارة أو الجملة الاستعمالية(١).

ونشير هنا إلى أن التأويل عبارة عن دليل عقلي يلجأ إليه النحوي عند الضرورة، وذلك حينما لا يتوافق النص المسموع عن العرب مع القاعدة النحوية، مما يترتب عليه محاولة النحاة الوصول إلى توضيح وتفسير لذلك الشاهد بما يناسب كلام العرب، فالشواهد

(١) الشمراني، عبد الله محمد: التفكير النحوي عند ابن كمال باشا، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الكرك/ الأردن، ٢٠١١م، ص: ٧٧–٧٨.

التي خالفت الأصل تحتاج إلى ما يرجعها إلى قاعدتها، ويُلزمها بالأصل التقعيدي الذي وضعه النحاة، وهنا يظهر دور التأويل في أصول التفكير النحوي(١).

ويرتكز التأويل على عقل النحوي وتفكيره السليم الذي يهديه إلى إدخال بعض المظاهر الاستعمالية في جسم القاعدة النحوية، وذلك بناء على توجيه ذلك المظهر الاستعمالي، وربطه بالقاعدة ضمن عملية عقلية تفكيرية بحتة، يقول علي أبو المكارم في معنى التأويل: "ومعنى هذا أن التأويل يعني تبيين النص بصورة تجعله . آخر الأمر . متفقاً مع القواعد المتبعة، ومن هنا اتخذ التأويل النحوي مفهومه في التراث النحوي، وأصبح يطلق على الأساليب المختلفة التي تهدف لإسباغ صفة الاتساق على العلاقة بين النصوص والقواعد، وصار . كظاهرة نحوية . يعني صب ظواهر اللغة المنافية للقواعد في قوالب هذه القواعد"(٢).

وعند الانتقال للحديث عن التأويل والتعليل عند النحاة ضمن حديثهم عن التوكيد، نجد بعض الملامح التي تشير إلى ذلك، ومنها ما جاء في حديث ابن مالك عن توكيد الشيء بغير لفظه، وإنما يكون التوكيد بلفظ مرادف للفظ الأصلي، يقول: "هذا من باب التوكيد اللفظي، وهو من أحسنه، لأنه توكيد كلمة بما يوافقها معنى دون لفظ، وهو أجود من التوكيد بإعادة اللفظ بعينه، ومنه توكيد السبل بالفجاج في قوله تعالى (لتَسْلكوا منها سبلا فجاجا) (نوح: ٢٠)، ومنه توكيد (الذين) ب(مَنْ) في قراءة زيد بن علي (والذين مَنْ قبلكم)، ولتفضيل هذا النوع من التوكيد على إعادة اللفظ بعينه كان قولك: زيد كمثل عمرو، شائعا مستحسنا في النثر والنظم" (٣)".

حيث ظهر التأويل في هذه الحالة بما جاء عن ابن مالك في حديثه عن توجيه الآية القرآنية الكريمة، والقراءة التي جاء بها كذلك، إذ إنه بدا توجيه هذان الشاهدان بما يوافق

(١) أبو المكارم، علي: أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، طرابلس . ليبيا، ١٩٧٣م، ص: ٢٦٠.

(٢) المرجع السابق، ص٢٦٢.

(٣) ابن مالك: شرح التسهيل، ج: ١، ص: ٢٣٠-٢٣١

العربية، وبما يوافق القاعدة النحوية، والعلة في ذلك أنه من قبيل مجيء اللفظ بما يوافقه في المعنى ويخالفه في اللفظ، فكان في طبيعته أجود من مجيء اللفظ كما هو؛ لذا جعله ابن مالك من قبيل التوكيد اللفظي، بل واعتنى به، وجعله أجمل وأجود من التوكيد بتكرير اللفظ نفسه، من هنا فقد جاء التأويل ضمن المسألة السابقة باعتبارهما وسيلة منهجية للاستدلال اعتمد عليها النحاة ومنهم ابن مالك في إثبات القواعد النحوية المرتبطة بالتوكيد.

ومن المواضع أيضاً ما ذكره ابن مالك أن "(جمعاء) تستعمل بمعنى مجتمعة فلا يقصد بها التوكيد، واحتجّ لذلك بقول الرسول صلى الله عليه وسلم: (كما تُناخ الإبل من بهيمة جمعاء) أي مجتمعة الخلق"(١).

حيث اعتمد ابن مالك في توجيه الشاهد الاستعمالي المسموع عن العرب على أصل التأويل"، إذ أوّلَ الكلام على أن معناه الاجتماع لا التوكيد، إذ لم يُقصد من كلمة "جمعاء" هنا توكيد ما قبلها، إنما يُقصد بيان أنها مجتمعة، وهذا المعنى هو الوسيلة التي اعتمد عليها ابن مالك في تأويل هذا النص اللغوي، وتفريع القاعدة النحوية المرتبطة بالتوكيد بناء عليه، مما يعني أنه يعتمد على التأويل في منهجه الذي اتبعه في الحديث عن التوكيد.

وبناء على ما تقدم فإنه يظهر أن التأويل حاضر ولكن بصورة قليلة في حديث النحاة عن التوكيد، إذ إن النحاة قد اعتمدوا في منهجهم على السماع أكثر مما سواه من الأصول النحوية الأخرى، الأمر الذي ترتب عليه قلة النماذج المرتبطة بالتأويل والقياس وإيراد العلل وغيرهما من أصول النحو الأخرى.

(١) ابن مالك: شرح التسهيل، ج: ٣، ص: ٢٩٥.

الخاتمة

وفي ختام هذا البحث لا بد من الإشارة للنتائج التي توصلنا إليها، إذ إن الخاتمة هي ثمرة هذا البحث، ونتيجته المرجوة، ومن ذلك:

كان الاستدلال بالسماع أكثر حضوراً عند النحاة في حديثهم عن التوكيد، بمعنى أنهم جعلوا منهجهم في الاستدلال قائماً على السماع بالدرجة الأولى، وهو ما يُلاحظ من خلال نظرتهم إلى سائر الأدلة التأصيلية الأخرى التي سنتحدث عنها تالياً، وهذا الاعتماد على السماع ليس بغريب عند النحاة لأنه –أي السماع– أولى الأدلة التأصيلية وأكثرها حضوراً عند عموم النحاة.

كان القياس حاضراً في منهجية النحاة الاستدلالية ضمن موضوعات التوكيد، انطلاقاً من كون القياس أصلاً مهماً من أصول النحو التي يُعتدّ بها، غير أن اعتمادهم عليه لم يكن بالمقدار نفسه بالنسبة للسماع، إذ كان اعتمادهم على السماع أكبر وأكثر ضمن مسائلهم النحوية المختلفة.

إن التأويل والتعليل حاضران ولكن بصورة قليلة في حديث النحاة عن التوكيد، إذ إن النحاة قد اعتمدوا في منهجهم على السماع أكثر مما سواه من الأصول النحوية الأخرى، الأمر الذي ترتب عليه قلة النماذج المرتبطة بالتأويل والتعليل وغيرهما من أصول النحو الأخرى.

وبالتالي فقد انحصرت منهجية النحاة في الاستدلال ضمن باب التوكيد بهذه المظاهر الثلاثة: السماع، والقياس، والتأويل والتعليل.

قائمة المصادر والمراجع

١- الأزهري، خالد: شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٢- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد:

– الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق/ سوريا، ١٩٥٧م.

– الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٣- الجرجاني، أبو محمد علي بن محمد: التعريفات، تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٤- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان:

– الخصائص، تحقيق: علي محمد البجاوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة/ مصر، الطبعة الرابعة، د.ت.

– اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، د.ت.

٥- الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري: معاني القرآن، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، دار عالم الكتب، بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.

٦- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو: المفصّل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

٧- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة/ مصر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٨- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين:

– الاقتراح في أصول النحو وجدله، تحقيق: محمود فجال، دار القلم، دمشق/ سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

– معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، تحقيق: محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.

– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة/ مصر، د.ت.

٩– الشمراني، عبد الله محمد: التفكير النحوي عند ابن كمال باشا، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الكرك/ الأردن، ٢٠١١م.

١٠– العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله: اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق/ سوريا، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

١١– عمر، أحمد مختار، البحث اللغوي عند العرب، دار عالم الكتب، القاهرة/ مصر، الطبعة الثامنة، ٢٠٠٣م.

١٢– عيد، محمد: أصول النحو العربي، دار عالم الكتب، القاهرة/ مصر، الطبعة الرابعة، ١٩٨٩م.

١٣– ابن فارس، أحمد: مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

١٤– الفرزدق، همام بن غالب: ديوانه، تحقيق: الصاوي، دار صادر، بيروت/ لبنان، ١٣٥٤هـ.

١٥– كثيّر عزة: **ديوان كثير عزة**، جمعه وشرحه: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٧١م.

١٦– الكفراوي، أسعد عبد الغني: الاستدلال عند الأصوليين، دار السلام، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

١٧– ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله: شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والإعلان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

١٨- أبو المكارم، علي: أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، طرابلس- ليبيا، ١٩٧٣م.

١٩- المناوي، عبد الرءوف بن تاج العارفين: **التوقيف على مهمات التعاريف**، دار عالم الكتب، القاهرة . مصر، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

٢٠- ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي: لسان العرب، دار صادر، بيروت/ لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.

٢١- الميداني، عبد الرحمن حبنكة: ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، دار القلم، دمشق – سوريا، الطبعة الرابعة، ١٤١٤هـ.

٢٢- ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد: **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة/ مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.**

٢٣- نحلة، محمود: أصول النحو العربي، دار العلوم العربية، بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

٢٤- ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي: شرح المفصل، قدم له: إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.